

أثر معاني القرآن للفراء في مغني اللبيب مما لم يصرح به ابن هشام

□ أ. د. عمر مصطفى*

ملخص

بغية هذه الدراسة كشف ما نقله ابن هشام في مغني اللبيب من معاني القرآن للفراء بلا عزو، ولأسيما أن المغني يُعدّ في قائمة كتب أعراب القرآن، وهو ما أرادته صاحبه، بيد أن نهجه المختلف في إعرابه القرآن الكريم جعل كتابه متميذا من غيره مما يضارعه فيه، فالمقصود بعنوانه: أعراب القرآن، ولا شك أن هذا مدعاة بيّنة للإفادة من الأعراب الأخرى، ومنها معاني القرآن للفراء.

وهذه الدراسة تفيد كثيرا في الحكم بدقة على اختيارات ابن هشام واستنتاجاته وتفرداته، لأن الكشف عن مصادره يبيّن اجتهاداته، ويُظهر مكانته، وقد حفزني على اختيار الفراء دون غيره أنه من النحاة المتقدمين، وأن المغني ذو صلة وثيقة بكتابه، وأن ابن هشام أخذ بما يقوي ما ذهب إليه راغباً عن التعصب لإحدى المدرستين.

* الدكتور عمر مصطفى، قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق.

المقدمة:

مما لا شك فيه أن دراسة جهود النحوي لا تتضح إلا بالوقوف الدقيق على مصادره، لأن ذلك يدفع أي لبس، ويسقط أي شك في حقيقة ما له مما لغيره، وهذا أمر لا يتأتى إلا بعرض هذه الجهود على المصنفات التي استقى منها هذا النحوي أو ذاك بعض مادته، ولاسيما أن منهج أغلب الأوتل في التأليف يقوم على المزج بين الأقوال والخلط الذي لا ينفك إلا بمراجعة دقيقة تجمع بين المصنفات.

ولقد برع ابن هشام في هذا، حتى غدا هذا الأسلوب مما يميزه من غيره، فالمغني موسوعة ضمت أقوالا كثيرة وآراء متعددة، حتى لتظن أنه ما غادر شاردة ولا واردة إلا وذكرها، وتظن أنه كان قد اطلع على الآراء كلها، وفتش حتى وجد بينها ما ندد عن المؤلف، فأعمل الفكر فيه، وفصمه وردّه بأسلوب محكم، يفيد فيه من الآخرين دون أن يشعر أنك أنه فعل ذلك، وخير دليل على ذلك ما تراه من ردود على الزمخشري، وبخاصة إذا غفل عنها أبو حيان، وكذا شأنه مع الأخير أحيانا، حتى إن عبارته مع هذين الرجلين تبعث في النفس شيئا.

ابن هشام صاحب الردود العجيبة والإلماحات الدقيقة والاستنتاجات الفريدة، له منهج خاص في بسط المسألة ونقاشها، وطريقة فريدة في عرضها وترتيب الردود عليها، حتى تراه أخذ عن عدد من النحويين في المسألة الواحدة أو في الرد الواحد دون خلل أو اضطراب، فيأتي رده مسبوكا مترابطا مينا بتناسق مع عرض المسألة، يظهر ذلك بأن عود الضمير عنده قد يحتاج أحيانا إلى جهد واضح لمعرفة صاحبه.

والمغني كتاب تعليمي، لأن صاحبه خاطب فيه طلبة العلم وكذا العلماء، وقد صرح بذلك بقوله: "وخطابي به لمن ابتداء في تعلم الإعراب ولمن استمسك منه بأوثق الأسباب"، بالإضافة إلى كونه من كتب أعراب القرآن، والأدوات، وأن صاحبه ضمنه مباحث بكرا ما سبقه إليها أحد، ولا يجدها من يبحث عنها مبوبة منظمة في كتاب.

فالمصنف اشتهر إلى مكانة، ظن فيها أنه أنحى من سيبويه، وكتابه اشتهر إلى منزلة، كثرت فيها الشروح والحواشي عليه، بيد أن الذين عنوا بابن هشام أو بكتابه شغلهم حبه عن التعرض إليه، وأخذهم ما صرح به من مصادر عما أغفله، فغدت الدراسات^(١) التي تناولت جهوده قاصرة عن أن تبين جهوده، وبدت أنها تابعة له فيما قاله، أو صرح به، ولم أجد أحدا بعج هذا النهج في كشف المصادر الحقيقية التي استقى منها ابن هشام بعض ما قاله، إلا شذرات هنا أو هناك جاءت عفوية غير مقصودة، ولعل شهرة هذا الرجل ومكانته النحوية تحول دون التفكير في أنه قد يأخذ رأيا للزمخشري، أو ابن الشجري، أو ابن الحاجب، أو ابن مالك، أو أبي حيان، أو غيرهم مما نقل عنهم، أو لعل صعوبة الوصول إلى ذلك حالت دون ذلك، إذ يقتضي هذا المنهج عرض المغني على غيره من المصنفات الأخرى مع ما يعترى ذلك من وعورة ومشاق كثيرة.

(١) انظر "أثر مصنفات ابن مالك في مغني اللبيب مما لم يصرّح به ابن هشام"، الدكتور نبيل أبو عمشة، مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٠، العدد (٤+٣)، سنة ٢٠٠٤، ص ١٤، وفهرس المصادر والمراجع. وقد ذكر عددا من الدراسات التي تناولت ابن هشام وجهوده النحوية.

وما زال الناس في أيامنا هذه يرون أن النحوي إذا أخذ عن نحوي آخر بلا عزو، ارتكب أمراً لا يُحمد، على أن هذا - لو سلم به - ليس من أغراض البحوث العلمية التي تسعى إلى كشف مصادر هذا النحوي أو ذلك بغية الوقوف على ما له مما ليس له، وذلك لمعرفة اختياراته أو آرائه أو غير ذلك، والحكم عليها بدقة.

وأبو زكريا يحيى بن زياد الفراء المتوفى سنة (٢٠٧هـ) من علماء اللغة والنحو والتفسير الكبار، وقد بلغ في ذلك منزلة لا تداني، وكان زعيم الكوفيين بعد الكسائي، يقول عنه ابن الأنباري بأنه لُقّب بالفراء، لأنه كان يحسن نظم المسائل، أخذ عن يونس بن حبيب البصري، وكان يلازم كتاب سيويه، وكان قوي الحفظ، وقد ورد في تاريخ بغداد أنه: "كان يقال: النحو الفراء، والفراء أمير المؤمنين في النحو، وله في ذلك تأليف كثيرة، من أهمها كتابه "معاني القرآن". ومنهجه فيه تفسيره لما يشكّل في القرآن، ويحتاج إلى بعض العناء في فهمه، وبيان النواحي اللغوية الإعرابية في الآيات المفسرة، إذ يورد الآية ويبين معانيها بالاعتماد على موقع كلماتها من الإعراب"^(١).

ولما كان منهج المصنّف لا يقوم على النقل باللفظ، بل على التلخيص والإفادة والمزج بين كلامه وكلام أحد النحويين الذين يفيد منهم، وحشد عددٍ من الآراء في سياق واحد، وفي هذا صعوبة بالغة في الوقوف على ما لكل نحوي، نُقل عنه في المغني = اضطررت إلى عرض مادة المغني بتمامها على معاني القرآن للفراء.

وهذا البحث سيُعنى بآراء الفراء التي نقلها المصنّف بلا تصريح، دون الوقوف المتأنّي على ما له من المصحّح به، لأن ذلك ليس من أغراضه، ولأنه وافر في الدراسات التي تناولت المصنّف ومصنّفاته، وسأرغب عن ذكر المواضيع التي اضطرب فيها كلام المصنّف في النقل عن الفراء مصرحاً إلا ما ذكرته باختصار مستدلاً به على أهمية عرض المغني على عدد من الكتب النحوية.

وسأختار من ذلك ما يوضح ما أردناه، ويسهم في تقديم الأدلة على ما ذهبنا إليه، مراعيًا ترتيب المغني نفسه في ذكر هذه المواضيع.

^(١) انظر ترجمته في: طبقات الزبيدي (٣٧٩هـ) ١٤٣، ومراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي (٣٨٠هـ) ٨٦، والأنساب للسمرقاني (٣٨٠هـ) ٢٤٧/٩، وأخبار النحويين البصريين للسيرافي (٣٨٥هـ) ٥١، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٣٩٢هـ) ١٤٦/١٤، وفهرست ابن النديم (٤٣٨هـ) ٧٤، ٧٣، ونزهة الألباء لأبي البركات الأنباري (٥٧٧هـ) ٩٨، والبداء والنهاية لابن الأثير (٦٠٦هـ) ٢٦١/١٠، ومعجم الأديباء لياقوت الحموي (٦٢٦هـ) ٩/٢٠، وفيات الأعيان لابن خلكان (٦٨١هـ) ١٧٦/٦ - ١٨٢، وتذكرة الحفاظ للذهبي (٧٤٨هـ) ٣٧٢/١، والعبر للذهبي ٣٥٤/١، ومرآة الجنان لليافعي (٧٦٨هـ) ٣٨/٢ - ٤١، والمختصر في أخبار البشر لابن كثير (٧٧٤هـ) ٣٠/٢، وغاية النهاية لابن الجزري (٨٣٣هـ) ٣٧١/٢، وتهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) ٢١٢/١١، وبغية الوعاة للسيوطي (٩٠٥هـ) ٣٣٣/٢، ومفتاح السعادة لطاش كبرى زادة (٩٦٨هـ) ١٧٨/١ - ١٨٠.

- أثر معاني القرآن للفراء في مغني اللبيب مما لم يصرح به ابن هشام

- ما ذكره المصنف نقلاً عن الفراء بلا عزو:

قال المصنف: "وقد قالوا في قوله تعالى ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ﴾^(١)، إن التقدير: كمن ليس كذلك، أو لم يوحده، ويكون ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾ معطوفاً على الخبر على التقدير الثاني".
قال الفراء: "ترك جوابه ولم يقل: ككذا وكذا، لأن المعنى معلوم، وقد بينه ما بعده إذ قال: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾، كأنه في المعنى قال: كشركايم الذين اتخذوهم"^(٢).
وقد تبين أن الفراء ممن قال بذلك، وقد يكون أول من قال ذلك، فلم لم يذكره المصنف، وقد ذكره في مواضع أخرى؟

ثم قال المصنف: "وقالوا"^(٣): التقدير في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَتَّقِي بِوَجْهِهِ سِوَاءَ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ (سورة الزمر: ٢٤)، أي كمن ينعم في الجنة، وفي قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ زَيْنَ لَهُ سِوَاءَ عَمَلِهِ فَرَأَهُ حَسَنًا﴾^(٤)، أي كمن هداه الله، بدليل: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾، أو التقدير: ذهب نفسك عليهم حسرة، بدليل قوله تعالى: ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ﴾.
قال الفراء: "ثم قال: ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ﴾، فكان الجواب متبعاً بقوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾، واكتفي بإتباع الجواب بالكلمة الثانية؛ لأنها كافية من جواب الأولى"^(٥).

(١) ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ قُلْ سَمُّوهُمْ أَمْ تُنَبِّئُونَهُ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي الْأَرْضِ أَمْ بَيِّنُوا مِنَ الْقَوْلِ بَلْ زَيْنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مَكْرَهُمْ وَصَدُّوا عَنِ السَّبِيلِ وَمَنْ يَضِلْ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ سورة الرعد: ٣٣
(٢) المغني ١٨ - ١٩، ومعاني القرآن ٦٤/٢، وتتمة كلامه: "ومثله قول الشاعر:

تَخَيَّرِي خَيْرِي خَيْرْتِ أَمْ عَالٍ بَيْنَ قَصِيرِ شَيْبَرِهِ تَنْبَالٍ
أَذَاكَ أَمْ مَنْخَرِقِ السَّرْبَالِ وَلَا يَزَالُ أَخْرَجُ اللَّيَالِي
مَتَلِّفَ مَمَالٍ وَمَفِيْدَ مَمَالٍ

تخيري بين كذا وبين منخرق السربال. فلما أتى به في الذكر كفى من إعادة الإعراب عليه.

(٣) وهو ظاهر مذهب الفراء، انظر معاني القرآن ١٨/٢
(٤) ﴿أَفَمَنْ زَيْنَ لَهُ سِوَاءَ عَمَلِهِ فَرَأَهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يَضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ سورة فاطر: ٨

(٥) المغني ١٩، ومعاني القرآن ٣٦٦/٢ - ٣٦٧، وتتمة كلامه: "ولو أخرج الجواب كله كان: أفمن زين له سوء عمله ذهب نفسك، أو تذهب نفسك، لأن قوله: ﴿فَلَا تَذْهَبْ﴾ نهي، يدل على أن ما نهى عنه قد مضى في صدر الكلمة. ومثله في الكلام: إذا غضبت فلا تقتل، كأنه كان يقتل على الغضب، فنهى عن ذلك. والقراء مجتمعون على ﴿تَذْهَبْ نَفْسُكَ﴾، وقد ذكر بعضهم عن أبي جعفر المدني ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ﴾ وكل صواب".

وقال أيضاً: "ولو أخرج الجواب كله كان: أفمن زين له سوء عمله ذهب نفسك، أو تذهب نفسك، لأنّ قوله ﴿فلا تذهب﴾ نهي، يدلّ على أنّ ما نهى عنه قد مضى في صدر الكلمة. ومثله في الكلام: "إذا غضبت فلا تقتل"، كأنّه كان يقتل على الغضب، فنهى عن ذلك"^(١).

وظاهر أنه أثار على رأي الفراء في هذه المسألة دون أن يذكره، ومنهجه دلّ على ذلك، إذ يقول: قالوا في كذا كذا، وقالوا في كذا كذا، وكثيراً ما كان يكتفي بقوله: قالوا، وهو بلا شك يعرف القائل في هذه المسألة وغيرها، ولا سيما أنه مشهود له بسعة اطلاعه، بدليل أنه يذكر اسم النحوي حيث يريد الردّ عليه، وإذا كان ينقل رأيه فحسب؛ فقلما يذكر اسمه كما هو ظاهر مما تقدّم.

قال المصنّف: "وخرج جماعة على "إن" النافية قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ﴾"^(٢).

ومنهم الفراء، قال: "وقوله: ﴿إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ﴾، جاء في التفسير: ما كنّا فاعلين، و"إن" قد تكون في معنى "ما" كقوله: ﴿إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ (سورة فاطر: ٢٣)، وقد تكون في مذهب جزاء، فيكون: إن كنّا فاعلين ولكنّا لانفعل. وهو أشبه الوجهين بمذهب العربية. والله أعلم"^(٣).

قال المصنّف: "وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾ (سورة الأحقاف: ٢٦)، أي في الذي ما مكناكم فيه"^(٤)، وقيل: بل هي في الآية بمعنى "قد"، وإنّ من ذلك ﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾ (سورة الأعلى: ٩)، وقيل^(٥) في هذه الآية: إن التقدير: "وإن لم تنفع"، مثل: ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ (سورة النحل: ٨١)، أي: والبرد"^(٦).

وقد أكثر المصنّف في المغني من قوله: "وقيل"، أو "وقالوا"، وليس لما استقر عليه مذهبه في هذا الأمر من تفسير إلا أنه نوى إغفال ذكر من نقل عنهم مرتضياً آراءهم، يدلّ عليه قوله السابق، فإذا قيل: هذا لا يحتاج إلى ذكر أعلام من ذهب هذا المذهب، قلنا: لو كان الأمر على ما هو عليه، أو موحياً بما ذهبوا إليه، لما قال ذلك مرات كثيرة، حتى استوى في كتابه منهجاً ثابتاً، بل كان قد اكتفى بذكر الكلام على بابه، كما فعل في كثير من المسائل.

(١) معاني القرآن ٣٦٧/٢

(٢) ﴿لو أردنا أن نتخذ لهما لا تخذنا من لدنا إن كنا فاعلين﴾، الأنبياء، الآية ١٧، وانظر المغني ٣٤

(٣) معاني القرآن ٢٠٠/٢، ونقل الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٣٨٧/٣ عن المفسرين: أنها نافية، وجوز كونها شرطية، أي: إن كنا بمن يفعل ولسنا بمن يفعله، ونسبه إلى النحويين.

(٤) وهو قول الفراء في معاني القرآن ٥٦/٣: "وقوله: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ...﴾. يقول: في الذي لم نمكنكم فيه، و"إن" بمنزلة "ما" في الجحد.

(٥) ومن قال ذلك: الفراء في معاني القرآن ٨/٢، ١١٢، والزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٢١٥/٣، وابن مالك في شواهد

التوضيح والتصحيح ١١٤

(٦) المغني ٣٤ - ٣٥ بتصرف يسير.

وما يؤكد هذا أنه يلتزم هذا المنهج في الآراء التي لا يقوى على ردّها، أو لا يريد ردها، أو ارتضاها بلا تعقيب، أو لا مناص أمامه من ذكرها، وسبب التصريح باسم النحوي للردّ عليه في المقام الأول عنده، وكذا الردّ بكلامه على غيره.

قال المصنّف في سياق كلامه على أوجه "إن" المكسورة الخفيفة: "الثالث: أن تكون مخففة من الثقيلة، فتدخل على الجملتين، فإن دخلت على الاسمية جاز إعمالها خلافاً للكوفيين^(١)، لنا^(٢) قراءة الحرمين وأبي بكر ﴿وإن كُلاًّ لمّا ليوفينهم﴾ (سورة هود: ١١١)"^(٣).

قال الفراء: "وأما الذين خففوا ﴿إن﴾؛ فإنهم نصبوا ﴿كلاً﴾ بـ ﴿لنوفينهم﴾، وقالوا: كأنا قلنا: وإن ليوفينهم كلاً. وهو وجه لا أشتيهه"^(٤).

قال المصنّف: "وزعم الأخصّ أنها تزداد في غير ذلك، وأنها تنصب المضارع كما تجر "من والباء" الزائدتان الاسم، وجعل منه ﴿وما لنا أن لا نتوكل على الله﴾ (سورة إبراهيم: ١٢)، ﴿وما لنا أن لا نقاتل في سبيل الله﴾ (سورة البقرة: ٢٤٦)، وقال غيره: هي في ذلك مصدرية، ثم قيل^(٥): ضمّن ﴿ما لنا﴾ معنى "ما معنا"، وفيه نظر؛ لأنه لم يثبت إعمال الجار والمجرور في المفعول به، ولأن الأصل ألا تكون "لا" زائدة، والصواب قول بعضهم^(٦): إن الأصل: وما لنا في أن لا نفعل كذا"^(٧).

^(١) قال سيويوه ١٤٠/٢: "وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل، فلما حذف من نفسه شيء، لم يغيّر عمله كما لم يغيّر عمل "لم يك" ولم أبل حين حذف".

^(٢) قال ابن الحاجب في الأمالي ١٥٦: "قال تعالى ﴿إن هذان لساحران﴾: ولها وجهان: أحدهما ما ذهب إليه البصريون أن ﴿إن﴾ مخففة من الثقيلة، وهذان: مبتدأ، لبطلان عمل "إن" لتخفيفها".

^(٣) المغني ٣٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٧١/٨

^(٤) معاني القرآن ٢٩/٢، وتتمة كلامه: "لأن اللام إنما يقع الفعل الذي بعدها على شيء قبله، فلورفعت "كل" لصلح ذلك كما يصلح أن تقول: "إن زيد لقائم"، ولا يصلح أن تقول: "إن زيدا لأضرب"، لأن تأويلها كقولك: "ما زيدا إلا أضرب"، فهذا خطأ في "إلا" وفي اللام". وانظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١٩٥/١

^(٥) والقائل بذلك الفراء كما في معاني القرآن ١٦٣/١، ١٦٥، ٤٦٤، وقوله: "وأما إذا قال "أن" فإنه مما ذهب إلى المعنى الذي يحتمل دخول "أن"؛ ألا ترى أن قولك للرجل: "ما لك لا تصلي في الجماعة؟" بمعنى ما يمنعك أن تصلي، فأدخلت "أن" في "ما لك" إذ وافق معناها معنى المنع. والدليل على ذلك قول الله عز وجل: ﴿ما منعك أن لا تسجد إذ أمرتك﴾، وفي موضع آخر: ﴿ما لك ألا تكون مع الساجدين﴾، وقصة إبليس واحدة، فقال فيه بلفظين ومعناهما واحد وإن اختلفا".

^(٦) وهو الكسائي كما في معاني القرآن للفراء ١٦٥/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٧٩/٣؛ ورده الفراء بقوله: "وقال الكسائي في إدخالهم "أن" في "مالك": هو بمنزلة قوله: "ما لكم في ألا تقاتلوا"، ولو كان ذلك على ما قال لجاز في الكلام أن تقول: "ما لك أن قمت"، و"ما لك أنك قائم"؛ لأنك تقول: في قيامك، ماضياً ومستقبلاً، وذلك غير جائز؛ لأن المنع إنما يأتي بالاستقبال؛ تقول: "منعتك أن تقوم"، ولا تقول: منعتك أن قمت. فلذلك جاءت في "مالك" في المستقبل، ولم تأت في دائم ولا ماض".

^(٧) المغني ٥١

والظاهر في هذا النصّ أنّ المصنّف لم يذكر إلا الأخص، لأن قوله زعم لم يقيم عليه دليل، ثم قال: "وقال غيره"، وبعد ذلك: "ثم قيل"، وهو للفراء، وبعد هذا: "والصواب قول بعضهم"، وهو للكسائي. وهذا يدل دلالة قاطعة على أن المصنّف كان ينوي إغفال من يريد إغفالهم، ولذلك كثر النقل عنده بلا عزو، وصار كتابه موسوعة من نقول، تحتاج إلى تحقيق لتبيان أصحابها.

قال المصنّف: "وقد ذكر ل"أن" معان أربعة آخر: أحدها: الشرطية ك"إن" المكسورة، وإليه ذهب الكوفيون، ويُرجّحه عندي أمور: أحدها: توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد"^(١).

قال الفراء في قوله تعالى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾ (سورة البقرة: ٢٨٢): "ومن فتحها فهو أيضاً على سبيل الجزاء، إلا أنه نوى أن يكون فيه تقديم وتأخير، فصار الجزاء وجوابه كالكلمة الواحدة، ومعناه - والله أعلم - استشهدوا امرأتين مكان الرجل، كيما تذكر الذاكرة الناسية إن نسيت... ومثله في كتاب الله ﴿ولولا أن تصيبهم مصيبة بما قدمت أيديهم فيقولوا ربنا لولا أرسلنا إليك رسولا﴾"^(٢).

وأول مرجحات المصنّف في كونها شرطية ك"إن" المكسورة قاله الفراء^(٣)، وتبعه ابن الحاجب^(٤).

قال المصنّف: "المعنى الثاني"^(٥): النفي ك"إن" المكسورة أيضاً، قاله بعضهم في قوله تعالى: ﴿أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾^(٦)، وقيل: إن المعنى: ولا تؤمنوا بأن يؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم من الكتاب إلا لمن تبع دينكم، وجملة القول اعتراض".

وهو وجه قاله الفراء، قال: "وصلحت "أحد" لأنّ معنى "أن" معنى "لا"^(٧).

(١) المصدر السابق ٥٣

(٢) تتمتها: ﴿فتتبع آياتك ونكون من المؤمنين﴾، سورة القصص: ٤٧، وانظر معاني القرآن ١/١٨٤، ٣٠٠، ١٣٤/٢، ٢٨٠، ٢٧/٣

(٣) انظر معاني القرآن ٢/٢٦٧، ٣٤٥/٢، ٣٧٤

(٤) انظر الأمالي ١٩٣

(٥) من معاني "أن" الأربعة الأخر.

(٦) والآية بتمامها: ﴿ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم قل إن الهدى هدى الله أن يؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم أو يحاجوكم عند ربكم قل إنّ

الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم﴾، سورة آل عمران: ٧٣

(٧) المغني ٥٤، ومعاني القرآن ١/٢٢٣ وقول الفراء بتمامه: "لا تصدّقوا أن يؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم. أوقعت ﴿تؤمنوا﴾ على ﴿أن يؤتى﴾، كأنه قال: ولا تؤمنوا أن يعطى أحدٌ مثل ما أعطيتم، فهذا وجه. ويقال: قد انقطع كلام اليهود عند قوله: ﴿ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم﴾، ثم صار الكلام من قوله: قل يا محمد إن الهدى هدى الله أن يؤتى أحدٌ مثل ما أوتى أهل الإسلام، وجاءت "أن"، لأنّ في قوله: ﴿قل إن الهدى﴾ مثل قوله: "إن البيان بيان الله"، فقد بين أنه لا يؤتى أحدٌ مثل ما أوتى أهل الإسلام. وصلحت "أحد" لأن معنى "أن" معنى "لا"، كما قال تبارك وتعالى: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضِلُّوا﴾ معناه: لا تضلّون. وقال تبارك وتعالى: ﴿كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ. لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ "أن" تصلح في موضع "لا".

والغريب أن المصنّف لم يصرح باسمه ، واكتفى بقوله : "قاله بعضهم" ، وهذا منهجه في المغني كله ، فهو يأبى التصريح بمن أفاد منهم ، ولا يذكرهم إلا حيث يردّ عليهم .
قال المصنّف : "والرابع^(١) : أن تكون بمعنى "لثلاً" ، قيل به في ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضَلُّوا﴾ (سورة النساء : ١٧٦)"^(٢) .

وهو تقدير الفراء^(٣) ، قال : "وقوله : ﴿أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَنْزَلَ الْكِتَابَ﴾ (سورة الأنعام : ١٥٦) ، "أن" في موضع نصب من مكانين : أحدهما : أنزلناه لثلاً تقولوا إنّما أنزل ، والآخر من قوله : واتقوا أن تقولوا . "لا" يصلح في موضع "أن" ها هنا كقوله : ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضَلُّوا﴾ ، يصلح فيه "لا تضلون" ، كما قال : ﴿كذلك نسلكه في قلوب المجرمين ، لا يؤمنون به﴾ (سورة الحجر : ١١ و ١٢)"^(٤) .

وحكاة الزجاج^(٥) ، قال في قوله تعالى : ﴿أَنْ تَمِيدَ بِهِمْ﴾ (سورة الأنبياء : ٣١) : "إلا أن" لا تضر ، والاسم المضاف محذوف ، و"كراهة أن تميد بهم" يؤدي إلى معنى "الاتميد بهم" .
وقال الفراء أيضا : "وقوله ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضَلُّوا﴾ معناه : ألا تضلّوا . ولذلك صلحت "لا" في موضع "أن" ، هذه محنة لـ "أن" إذا صلحت في موضعها "لثلاً" و"كيلاً" صلحت "لا"^(٦) .

قال المصنّف في سياق كلامه على لزوم الفاء في جواب "أما" : "فإن قلت : فقد حذفت في التنزيل في قوله تعالى : ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ (سورة آل عمران : ١٠٦) ، قلت : الأصل : فيقال لهم أكفرتم ، فحذفت القول استغناء عنه بالمقول ، فتبعته الفاء في الحذف" .

وهذا كلام الفراء بعينه ، قال : "ومثله : ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾ معناه ، فيقال : أكفرتم ، والله أعلم . وذلك أن "أما" لا بد لها من أن تجاب بالفاء ، ولكنها سقطت لما سقط الفعل الذي أضر"^(٧) .

وفي سياق كلامه على "أما" قال : "وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر ، أو بكلام يذكر بعده في موضع ذلك القسم ، فالأول نحو... والثاني نحو : ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ

(١) من معاني "أن" الأربعة الأخر .

(٢) المغني ٥٥ ، والبيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ٢٨١/١

(٣) انظر معاني القرآن ٢٩١/١ ح ٣ ، و ٣٢٧/٢ ، ٢٨٣ ، ٧٠/٣

(٤) معاني القرآن ٣٦٦/١

(٥) في معاني القرآن وإعرابه ٣٩٠/٣

(٦) معاني القرآن ٢٩٧/١ ، وهو تقدير الكسائي أيضاً كما في معاني القرآن للفراء ٢٩٧/١ ح ٤ ، وانظر ٣٣٠٣/١

(٧) المغني ٨٠ ، ومعاني القرآن ٤٩/٣ ، وانظر ٢٢٨/١ ، ١١٩/٢ ، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ١٠٠/١ ، وشواهد التوضيح والتصحيح

الكتاب وأخرُ متشابهاتٌ، فأما الذين في قلوبهم زيغٌ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاءَ الفتنة وابتغاء تأويله﴿^(١)﴾، أي وأما غيرهم فيؤمنون به، ويكلون معناه إلى ربهم، ويدل على ذلك ﴿والراسخون في العلم يقولون آمنا به كلُّ من عند ربنا﴾، أي كلُّ من المتشابه والمُحكَم من عند الله، والإيمان بهما واجب، وكأنه قيل: وأما الراسخون في العلم فيقولون، وهذه الآية في "أما" المفتوحة نظير قولك في "إما" المكسورة: "إما أن تنطق بخير وإلا فاسكت". وسيأتي ذلك، كذا ظهر لي، وعلى هذا فالوقف على ﴿إلا الله﴾، وهذا المعنى هو المشار إليه في آية البقرة السابقة^(٢)، فتأملها.

وقد أشار الفراء إلى ذلك بقوله: "ثم قال: ﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾، ثم استأنف ﴿والراسخون﴾، فرفعهم بـ﴿يقولون﴾ لا يتابعهم إعراب ﴿الله﴾"^(٣).

وهذا لا يجري عليه قولهم إنه من القواعد العامة التي لا تحتاج إلى توثيق، أو معرفة صاحبها، لأنها بمنزلة الأشياء التي لا تنسب إلى شخص بعينه، وهذا لو سلم لا يلغي التوثيق، وذلك بالقياس إلى منهجه الذي اتبعه، فهو قد عزا شيئاً مشابهاً لما أغفله حين أراد الرد علي من ذكره. وهذا كثير في المغني.

على أن الكلام الذي أغفل المصنّف ذكر صاحبه لا يُعدّ في القواعد العامة، لأنه ليس كذلك، وليس مشتركا بين النحويين، ولو كان عاما؛ لكان عند الآخرين، بيد أن المصنّف نقله بلا عزو، وإغارته عليه ظاهرة، وهو ليس له. وهذا أيضا في المغني كثير.

قال المصنّف في سياق كلامه على معاني "أو": "والثاني: الإبهام، نحو ﴿وإنّا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلالٍ مبين﴾ (سورة الإنسان: ٢٤) الشاهد في الأولى". وهو ظاهر مذهب الفراء في الآية^(٤).

قال المصنّف: "والخامس^(٥): "الجمع المطلق كالواو، قاله الكوفيون".

قال الفراء: "وقوله: ﴿وإنّا أو إياكم لعلى هدى﴾، قال المفسّرون معناه: وإنّا لعلى هدى وأنتم في ضلالٍ مبين، معنى "أو" معنى الواو عندهم، وكذلك هو المعنى، غير أنّ العربية على غير ذلك: لا تكون "أو" بمنزلة الواو، ولكنها تكون في الأمر المفوض، كما تقول: "إن شئت فخذ درهماً أو اثنين"، فله أن يأخذ واحداً أو اثنين، وليس له أن يأخذ ثلاثة، وفي قول من لا يبصر العربية، ويجعل "أو" بمنزلة الواو يجوز له أن يأخذ ثلاثة...

^(١) تتمتها: ﴿وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولوا الألباب﴾، سورة آل

عمران: ٧

^(٢) وهي: ﴿فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم، وأما الذين كفروا فيقولون﴾، سورة البقرة: ٢٦

^(٣) المغني ٨١ - ٨٢، ومعاني القرآن ١/١٩١

^(٤) المصدران السابقان ٨٧، و٣٦٢/٢

^(٥) من معاني "أو".

والمعنى في قوله: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ﴾: إِنَّا لضالون أو مهتدون، وإِنَّكُمْ أيضاً لضالون أو مهتدون، وهو يعلم أنّ رسوله المهتدي وأنّ غيره الضالّ، فأنت تقول في الكلام للرجل: "إنّ أحدنا لكاذب"، فكذبته تكديباً غير مكشوف، وهو في القرآن وفي كلام العرب كثير...^(١).

غير أنه قال في موضع آخر: "وقوله عزّ وجلّ: ﴿وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ أَمْثاً أَوْ كُفُوراً﴾ (سورة البقرة: ١٠٠): "أو" هنا بمنزلة "لا"، و"أو" في الجحد والاستفهام تكون في معنى "لا"، فهذا من ذلك... وقد يكون في العريّة: لا تطيعنّ منهم من أثم أو كفر، فيكون المعنى في "أو" قريباً من معنى "الواو"، كقولك للرجل: "لأعطينك سألت، أو سكت"، معناه: لأعطينك على كلّ حال^(٢).

قال المصنّف: "والثامن^(٣): أن تكون بمعنى "إلا" في الاستثناء".

والفرّاء ذكر ذلك^(٤)، وكذا الزمخشري^(٥)، وابن الحاجب^(٦)، وأبو حيان^(٧).

قال المصنّف في كلامه على أوجه "إلا": "الثاني: أن تكون صفة بمنزلة "غير"، فيوصف بها وبتاليها جمع منكر أو شبهه".

قال الفرّاء: "ورأيت الكسائي يجعل "إلا" مع الجحد والاستفهام بمنزلة "غير"، فينصب ما أشبه هذا على كلمة واحدة"^(٨).

قال المصنّف: "والثالث^(٩): أن تكون عاطفة بمنزلة الواو في التشريك في اللفظ والمعنى^(١٠)، ذكره الأخفش والفرّاء وأبو عبيدة^(١١)، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿لئلاّ يكون للنّاس عليكم حُجّةٌ إلاّ الذين ظلموا منهم﴾ (سورة البقرة: ١٥٠)".

ما نسبته المصنّف إلى الفرّاء ليس على إطلاقه؛ فقد قال الأخير: "وقد قال بعض النحويين: "إلا" في هذا الموضع بمنزلة الواو؛ كأنه قال: "لئلاّ يكون للنّاس عليكم حجة ولا الذين ظلموا"، فهذا صواب في التفسير، خطأ

^(١) المغني ٨٨، ومعاني القرآن ٣٦٢/٢

^(٢) معاني القرآن ٢١٩/٣ - ٢٢٠

^(٣) من معاني "أو".

^(٤) المغني ٩٣، ومعاني القرآن ٢٢٣/١

^(٥) الكشاف ٣٧٤/١

^(٦) الأمالي ٢٦٢ - ٢٦٣

^(٧) البحر المحيط ٢٦٣/٢

^(٨) المغني ٩٩، ومعاني القرآن ١٠١/٢، وانظر ٢٠٠/٢، والأشباه والنظائر لمقاتل بن سليمان ٢٧٤

^(٩) من أوجه "إلا".

^(١٠) ذكر الخليل ذلك في الجمل المنسوب إليه ١٦٩ و ٣١٨

^(١١) مجاز القرآن ٦٠/١ - ٦١، ٢٨٢

في العربية، إنما تكون "إلا" بمنزلة الواو إذا عطفها على استثناء قبلها، فهناك تصير بمنزلة الواو؛ كقولك: "لي على فلان ألف إلا عشرة إلا مائة"، تريد بـ"إلا" الثانية أن ترجع على الألف، كأنك أغفلت المائة فاستدركتها فقلت: اللهم إلا مائة، فالمعنى: له علي ألف ومائة"^(١).

ثم قال: "وقوله: ﴿لَا يَجِبُ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ (سورة النساء: ١٤٨)، وظلم، وقد يكون "من" في الوجهين نصباً على الاستثناء على الانتطاع من الأول، وإن شئت جعلت "من" رفعاً، إذا قلت ﴿ظَلَمَ﴾ فيكون المعنى: لا يجب الله أن يجهر بالسوء من القول إلا المظلوم... ويكون ﴿لَا يَجِبُ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ﴾ كلاماً تاماً، ثم يقول: إلا الظالم فدعوه"^(٢).

ثم قال: "فإذا كانت "سوى" في موضع "إلا" صلحت بمعنى الواو؛ لأنك تقول: "عندي مال كثير سوى هذا"، أي: وهذا عندي؛ كأنك قلت: عندي مال كثير وهذا، وهو في "سوى" أنفذ منه في "إلا"، لأنك قد تقول: "عندي سوى هذا"، ولا تقول: إلا هذا"^(٣).

قال المصنّف في كلامه على معاني "إلى": "والثاني: المعية، وذلك إذا ضمنت شيئاً إلى آخر، وبه قال الكوفيون وجماعة من البصريين في ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ (سورة يوسف: ٣٣)، وقولهم: "الذود إلى الذود إبل"، والذود: من ثلاثة إلى عشرة، ولا يجوز "إلى زيد مال"، تريد: مع زيد مال".

ذكر الفراء ذلك، ونسبه إلى المفسرين وحسنه بقوله: "قوله: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ المفسرون يقولون: من أنصاري مع الله، وهو وجه حسن. وإنما يجوز أن تجعل "إلى" موضع "مع"، إذا ضمنت الشيء إلى الشيء مما لم يكن معه، كقول العرب: "إن الذود إلى الذود إبل"، أي إذا ضمنت الذود صارت إبلاً.

فإذا كان الشيء مع الشيء لم تصلح مكان "مع" "إلى"، ألا ترى أنك تقول: "قدم فلان ومعه مال كثير"، ولا تقول في هذا الموضع: "قدم فلان وإليه مال كثير"، وكذلك تقول: "قدم فلان إلى أهله"، ولا تقول: "مع أهله"، ومنه قوله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ (سورة النساء: ٤)، معناه: ولا تضيفوا أموالهم إلى أموالكم"^(٤).

قال المصنّف: "ولا تعمل "إذا" الجزم إلا في ضرورة كقوله:

استغنِ ما أغناكَ ربُّكَ بالغنى وإذا تُصِبكَ خصاصةٌ فتجمِّلِ^(٥)

(١) المغني ١٠١، ومعاني القرآن ٨٩/١ - ٩٠، وانظر ٢٨٧/٢

(٢) معاني القرآن ٢٩٣/١

(٣) المصدر السابق ٢٨٧/٢

(٤) المغني ١٠٤، ومعاني القرآن ٢١٨/١، وتبعه ابن مالك في شواهد التوضيح والتصحيح ١٧٩

(٥) المغني ١٢٧ - ١٢٨، والبيت في معاني القرآن ١٥٨/٣

قال الفراء: "إن من العرب من يجزم بـ"إذا"^(١).

قال المصنّف في سياق كلامه على خروج "إذا" عن الاستقبال: "وذلك على وجهين: أحدهما: أن تجيء للماضي كما جاءت "إذ" للمستقبل في قول بعضهم".

وهو الفراء^(٢)، وقد نقل عنه هذا الرأي ابن مالك في شواهد التوضيح والتصحيح^(٣)، وبهذا وغيره يُرد على من قال: إن عادة القدماء أن لا يوثقوا كل ما ينقلونه، إلا إذا كان ثمة ما يقتضي ذلك، ولا سيما إذا كان الرأي المنقول يخالف إجماعهم أو ما يشبه ذلك، وهذا - أيضا - لا يسلم منه المصنّف، لأنه نقل شيئا عن الفراء يكاد يكون غريبا، بدليل أن ابن مالك أشار إليه حينما نقل هذا الرأي نفسه.

قال المصنّف في كلامه على معاني الباء: "والسادس: الظرفية، نحو ﴿ولقد نصركم الله ببدر﴾ (سورة آل عمران: ١٢٣)، ﴿نجّيناهم بسحر﴾ (سورة القمر: ٣٤)"^(٤).

قال الفراء: "وقد وجدنا من العرب من يجعل "في" موضع الباء، فيقول: "أدخلك الله بالجنة"، يريد: "في الجنة"^(٥).

قال المصنّف: "بلى" حرفُ جوابٍ أصلي الألف، وقال جماعة: الأصل "بل"، والألف زائدة".

قال الفراء: "أرادوا أن يرجعوا عن الجحد، ويقرّوا بما بعده، فاختروا "بلى"، لأن أصلها كان رجوعاً محضاً عن الجحد، إذا قالوا: "ما قال عبد الله بل زيد"، فكانت "بل" كلمة عطف ورجوع، لا يصلح الوقوف عليها، فزادوا ألفاً يصلح فيها الوقوف عليه، ويكون رجوعاً عن الجحد فقط، وإقراراً بالفعل الذي بعد الجحد، فقالوا: "بلى"، فدلّت على معنى الإقرار والإنعام، ودل لفظ "بل" على الرجوع عن الجحد فقط"^(٦).

لا يرتفع الفعل بعد "حتى" إلا بثلاثة شروط^(٧)، ثانيها: "أن يكون مسبباً عما قبلها؛ فلا يجوز: "سرتُ حتى تطلع الشمس".

قال الفراء: "وكان أكثر النحويين بعد "حتى"، وإن كان ماضياً، إذا كان لغير الأوّل، فيقولون: "سرتُ حتى يدخلها زيد"، فزعم الكسائي أنه سمع العرب تقول: "سرنا حتى تطلع لنا الشمس بزُبالة"، فرفع والفعل للشمس"^(٨).

(١) معاني القرآن ١٥٨/٣، وانظر الكتاب ١٣٤/١، و٦٠/٣ - ٦٢، وأمالى ابن الحاجب ١٨٥

(٢) المغني ١٢٩، وانظر معاني القرآن ٢٤٣/١

(٣) ١٠ - ٩

(٤) المغني ١٤١

(٥) معاني القرآن ٧٠/٢، وانظر ٤٣٠/١، قال أبو حيان في التذكرة ٣٤: "وهي لغة طيء".

(٦) المغني ١٥٣، ومعاني القرآن ٥٢/١

(٧) انظر شرح ابن عقيل ٢٢٩/٢

(٨) المغني ١٧٠ - ١٧١، ومعاني القرآن ١٣٤/١

قال المصنّف: "العطفُ بـ"حتى" قليلٌ، وأهلُ الكوفة ينكرونه ألبتّة".

والذي يظهر من كلام الفراء على هذا المعنى لـ"حتى" أن الكوفيين لا ينكرون ذلك، لكنهم يميزون معه وجهاً آخر.

قال: "والوجه الثاني أن يكون ما قبل "حتى" من الأسماء عدداً يكثر، ثم يأتي بعد ذلك الاسم الواحد أو القليل من الأسماء، فإذا كان كذلك؛ فانظر إلى ما بعد "حتى"؛ فإذا كانت الأسماء التي بعدها قد وقع عليها من الخفض والرفع والنصب ما قد وقع على ما قبل "حتى"؛ ففيها وجهان: الخفض والإتباع لما قبل "حتى"، من ذلك: "قد ضرب القوم حتى كبيرهم"، و"حتى كبيرهم"، وهو مفعول به، في الوجهين قد أصابه الضرب. وذلك أن "إلى" قد تحسن فيما قد أصابه الفعل، وفيما لم يصبه؛ من ذلك أن تقول: "أعتق عبيدك حتى أكرمهم عليك"، تريد: و"أعتق أكرمهم عليك"^(١).

ومما يؤخذ على المصنّف أنه حين يذكر معاني الأدوات يبخل بخلا شديداً بالإفصاح عن مصادره على الرغم من كون الذي ذكره فيها ليس له، وهذا أمر ظاهر لا خلاف فيه، لكنه يوحى من خلال هذا المنهج بأنه أول من تكلم على هذه المسائل، ففي كلامه على معاني "على" حين تكون حرفاً ذكر لها تسعة معاني، أغلبها ذكره الفراء^(٢)، لكن المصنّف لم يشر إليه ألبتّة.

وقد يذكر المصنّف الفراء وغيره للردّ وإسقاط رأي ما، وهذا أحد أغراضه من التصريح بأعلام النحويين، وأشرنا إليه سابقاً، لكنه في الموضوع الآتي ذكر الفراء لا للرد على الحريري فحسب، بل لأن الرأي الذي ذكره لابن مالك، وحينئذ لا مانع عنده من التصريح بالفراء وغيره، والحق أن المصنّف عجيب في سمته الذي أراد في ذكر مصادره أو التصريح بأحد النحويين، قال: "التاسع"^(٣): الاستعانة، قاله ابن مالك، ومثله بـ"رمى عن القوس"، لأنهم يقولون أيضاً: "رمى بالقوس"، حكاهما الفراء^(٤)، وفيه ردٌّ على الحريري في إنكاره أن يقال ذلك، إلا إذا كانت القوس هي المرمية، وحكى أيضاً: "رمى على القوس"^(٥).

والمصنّف يذكر وجهاً معيناً دون إشارة إلى نحوي أو مصدر على الرغم من كونه ليس رأياً معروفاً أو شائعاً أو مما يُعرف بالقواعد العامة، قال: "الوجه الثاني"^(٦): أن تكون حرفاً مصدرياً، وذلك أن بني تميم يقولون

(١) المصدران السابقان ١٧٣، و ١٣٧/١

(٢) المغني ١٩٠ - ١٩٣، ومعاني القرآن ١/٦٣، ٣٢٤، ٣٧٥، ٣٨٦، ٣٨٣، ١٨٧/٢، ٢٣١، ٢٣٤، ٣٩٥

(٣) من معاني "عن".

(٤) بقوله: ﴿حَقِيقٌ عَلَيَّ أَنْ لَا أَقُولَ...﴾، ويقرأ: ﴿حَقِيقٌ عَلَيَّ أَنْ لَا أَقُولُ﴾، وفي قراءة عبد الله: ﴿حَقِيقٌ بَأَنْ لَا أَقُولُ عَلَى اللَّهِ﴾، فهذه حجة من قرأ "على" ولم يضيف. والعرب تجعل الباء في موضع "على"؛ رميت على القوس، وبالقوس،

وجئت على حال حسنة وبحال حسنة. معاني القرآن ٢/٣٢٦

(٥) المغني ١٩٨، وانظر مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢/٢٣٦

(٦) من أوجه "عن".

في نحو "أعجبني أن تفعل": "عن تفعل"... وكذا يفعلون في أن المشددة، فيقولون: "أشهد عن محمداً رسول الله"، وتسمى عنعنة تميم^(١).

قال الأزهري: "عن"... وقال الفرّاء: لغة قريش ومن جاورهم "أن"، وتميم وقيس وأسد ومن جاورهم يجعلون ألف "أن" إذا كانت مفتوحة عيناً... فإذا كسروا رجعوا إلى الألف^(٢).

عقب المصنّف على قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ (سورة النساء: ١٩٥) بقوله: "يقراً برفع "غير"، إما على أنه صفة لـ"القاعدون"، لأنهم جنس، وإما على أنه استثناء، وأبدل^(٣).

قال الفرّاء: "يرفع "غير" لتكون كالنعت لـ"القاعدين"... وقد ذكر أن "غير" نزلت بعد أن ذكر فضل المجاهد على القاعد، فكان الوجه فيه الاستثناء^(٤) والنصب... وقد يكون نصباً على أنه حال... ولو قرئت خفضاً لكان وجهاً، تجعل من صفة "المؤمنين"^(٥).

قال المصنّف: "وقرئ: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِهِ﴾ (سورة الأعراف: ٥٩) بالجر صفة على اللفظ، وبالرفع على الموضع، وبالنصب على الاستثناء".

وقد ذكر الفرّاء وجهي الجر والرفع^(٦)، وقال: "ونصب "غير" إذا كانت في معنى "إلا"، تمّ الكلام قبلها، أولم يتم لهجة أسد وقضاعة"^(٧).

عقب المصنّف على قوله تعالى: ﴿هَذَا فليذوقوه حميم﴾^(٨) بقوله: "الخير ﴿حميم﴾ وما بينهما معترض، أو هذا" منصوب بمحذوف، يفسره ﴿فليذوقوه﴾، مثل: ﴿وإياي فارهبون﴾ (سورة البقرة: ٤٠)، وعلى هذا فحميم بتقدير: هو حميم".

(١) المغني ١٩٨ - ١٩٩

(٢) تهذيب اللغة، "عن".

(٣) انظر المغني ٢١٠

(٤) قال الأخفش في معاني القرآن ١٧: "والبدل في "غير" أجود من الصفة؛ لأن "الذي" و"الذين" لا تفارقهما الألف واللام، وهما أشبه بالاسم المخصوص من الرجل وما أشبهه".

(٥) معاني القرآن ٢٨٣/١، وانظر مثله ٢٥٠/٢ منه، والكتاب ٣٣٢/٢، ونسب ابن الحاجب كون "غير" صفةً إلى أبي علي الفارسي، وردّه. انظر الأمالي ٢٤٥

(٦) بقوله: "وقوله: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ...﴾ تجعل "غير" نعتاً للإله. وقد يرفع: يجعل تابعا للتأويل في "إله"؛ ألا ترى أن الإله لو نزلت منه "من" كان رفعاً. وقد قرئ بالوجهين جميعاً. معاني القرآن ٤٧٠/١، ٣٨٢، ١٤٠/٣، وانظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥٧/٣

(٧) المغني ٢١٠ - ٢١١، ومعاني القرآن ٣٨٢/١

(٨) الآية بتمامها: ﴿هَذَا فليذوقوه حميمٌ وغساقٌ﴾، سورة ص: ٥٧

قال الفراء: "رفعت" الحميم والغساق" ب"هذا" مقدماً ومؤخراً، والمعنى: هذا حميم وغساق فليذوقوه"، وقال أيضاً: "ويكون" هذا" في موضع رفع، وموضع نصب، فمن نصب أضمر قبلها"^(١).

وطريقة المصنّف ظاهرة في مزج كلامه بكلام غيره، حتى يصعب الفصل بينهما، إلا بمراجعة ما يأخذ منه مراجعة حرفية إن صحت العبارة، وعرض نصّه في قول من الأقوال على غيره، حتى يتبين المزج الذي يقصده، ويسعى وراءه.

قال المصنّف في سياق كلامه على الأمور المشتركة بين كم الخبرية وكم الاستفهامية: "وأما قول بعضهم في: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾: أبدلت "أن" وصلتها من "كم" فمردود...".

وهو ظاهر مذهب الفراء في أحد قوليه^(٢)، ونسبه ابن الحاجب في الأمالي^(٣) إلى الزجاج، وردّه، وقد أخذ المصنّف^(٤) ردّ ابن الحاجب على الزجاج بلا عزو.

نقل المصنّف رأي الفراء بلا عزو في ردّه على ابن عصفور الذي ذهب إلى أن "كم" في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ (سورة السجدة: ٢٦) فاعل، قال: "إن "كم" فاعل مردود بأن "كم" لها الصدر، وإنما الفاعل ضمير اسم الله سبحانه، أو ضمير العلم، أو الهدى المدلول عليه بالفعل، أو جملة ﴿أَهْلَكْنَا﴾".

فقوله: أو جملة ﴿أَهْلَكْنَا﴾ هو رأي الفراء^(٥).

قال المصنّف في أثناء كلامه على اللام المبيّنة للفاعل: "واختلف في قوله تعالى: ﴿أَيَعِدُّكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْكُمْ مَخْرُجُونَ﴾، هيئات هيئات لما تُوعَدُونَ﴾ (سورة المؤمنون: ٣٥ - ٣٦)، فقيل: اللام زائدة، وما فاعل".

^(١) المغني ٢٢٠، ومعاني القرآن ٤١٠/٢

^(٢) المغني ٢٤٣، وقال الفراء في معاني القرآن ٣٧٦/٢: "وقوله: ﴿أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ﴾ فتحت ألفها؛ لأن المعنى: ألم يروا أنهم إليهم لا يرجعون. وقد كسرهما الحسن البصري، كأنه لم يوقع الرؤية على "كم" فلم يوقعها على "أن"، وإن شئت كسرتها على الاستئناف وجعلت "كم" منصوبة بوقوع "يروا" عليها".

^(٣) ص ٢٤٣

^(٤) انظر الردّ في المغني ٢٤٤، وقال سيبويه ١٣٢/٣: "هذا باب تكون فيه "أن" بدلاً من شيء ليس بالآخر: ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾، فالمعنى والله أعلم: ألم يروا أن القرون الذين أهلكناهم إليهم لا يرجعون".

^(٥) المغني ٢٤٤، وانظر معاني القرآن ١٩٥/٢؛ وقال في ٣٣٣/٢: "كم" في موضع رفع بـ"يهدي" كأنك قلت: أولم تهدم القرون الهالكة... وتقول: "قد تبين لي أقام زيد أم عمرو"، فتكون الجملة مرفوعة في المعنى؛ كأنك قلت: تبين لي ذلك".

وهذا رأي الفراء^(١)، نقله بلا عزو، واكتفى بقوله: "فقليل". قال: "وقوله: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ...﴾ لو لم تكن في "ما" اللام كان صواباً. ودخول اللام عربي. ومثله في الكلام "هَيْهَاتَ لَكَ، وهيهات أنت مِنَّا، وهيهات لأرضك". قال الشاعر:

فأيهات أيهات العقيقُ ومن به وأيهات وصل بالعقيق نواصله

فمن يدخل اللام رفع الاسم. ومعنى "هيهات": بعيد، كأنه قال: بعيد ما توعدون، وبعيد العقيق وأهله. ومن أدخل اللام قال: "هَيْهَاتَ" أداة ليست بمأخوذة من فعل بمنزلة بعيد وقريب، فأدخلت لها اللام كما يقال: "هَلُمَّ لَكَ"، إذ لم تكن مأخوذة من فعل. فإذا قالوا: "أَقْبِلْ"، لم يقولوا: "أَقْبِلْ لَكَ"؛ لأنه يحتمل ضمير الاسم.

قال المصنّف: "وأما قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾ (سورة البلد: ١١)، فإن "لا" فيه مكررة في المعنى، لأن المعنى: فلا فك رقبته ولا أطعم مسكيناً، لأن ذلك تفسير للعقبة، قاله الزمخشري".

ولعل المصنّف كان كثير النظر في ما قاله الزمخشري، ولم تغب عن عينه آراؤه، إذ إن هذا الرأي هو توجيه الفراء. قال: "وقوله عز وجل: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ...﴾. ولم يُضْمَ إلى قوله: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ﴾ كلام آخر فيه "لا"؛ لأن العرب لا تكاد تفرد "لا" في الكلام حتى يعيدوها عليه في كلام آخر، كما قال عز وجل: ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾ و﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾، وهو مما كان في آخره معناه، فاكتفى بواحدة من أخرى. ألا ترى أنه فسر اقتحام العقبة بشيئين، فقال: ﴿فَكَ رَقَبَةً، أو أطعم في يوم ذي مسغبة﴾، ثم كان ﴿من الذين آمنوا﴾ ففسرها بثلاثة أشياء، فكانه كان في أول الكلام، فلا فعل ذا ولا ذا ولا ذا^(٢).

قال المصنّف: "الموضع الرابع^(٣): ﴿وحرامٌ على قريةٍ أهلكتها أنهم لا يرجعون﴾ (سورة الأنبياء: ٩٥)، فقليل: لا زائدة، والمعنى: ممتنع على أهل قرية قدرنا إهلاكهم أنهم يرجعون عن الكفر إلى قيام الساعة، وعلى هذا ف"حرام" خبر مقدم وجوباً لأن المخبر عنه "أن" وصلتها.

والقائل بذلك الفراء. قال: "وقوله: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ...﴾^(٤) المقسمون الكفار. سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأتيهم بالآية التي نزلت في الشعراء ﴿إِنْ نَشَأْ نُزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةٌ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ (سورة الشعراء: ٤)، فسألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ينزلها، وحلفوا ليؤمنن، فقال

(١) المغني ٢٩٣، ومعاني القرآن ٢/٢٣٥

(٢) المغني ٣٢١، ومعاني القرآن ٣/٢٦٥

(٣) من المواضع التي اختلف فيها في "لا" من التنزيل.

(٤) ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لِيُؤْمِنُوا بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ، وَنَقَلْتُ عَنْهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوْلَ مَرَّةٍ وَنَدَّرَهُمْ فِي طُعْيَانِهِمْ يَعْْمَهُونَ﴾، سورة الأنعام: ١٠٩، ١١٠

المؤمنون: يا رسول الله سل ربك ينزلها عليهم حتى يؤمنوا، فأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَشْعُرْكُمْ أَنَّهُمْ يُؤْمِنُونَ﴾. فهذا وجه النصب في "أَنْ"؛ وما يشعركم أنهم يؤمنون، ونحن ﴿نُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا﴾، وقرأ بعضهم: "إنها" مكسور الألف إذا جاءت مستأنفة، ويجعل قوله ﴿وَمَا يَشْعُرْكُمْ﴾ كلاما مكتفيا. وهي في قراءة عبد الله: ﴿وَمَا يَشْعُرْكُمْ إِذَا جَاءَتْهُمْ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾. و"لا" في هذا الموضع صلة؛ كقوله: ﴿وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾: المعنى: حرام عليهم أن يرجعوا. ومثله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ لَا تَسْجُدَ﴾ معناه: أن تسجد.

وقوله: ﴿ثَلَاثًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ...﴾. وفي قراءة عبد الله: لكي يعلم أهل الكتاب ألا يقدرّون، والعرب تجعل "لا" صلة في كل كلام دخل في آخره جحد، أو في جحد غير مصرح، فهذا مما دخل آخره الجحد، فجعلت "لا" في أوله صلة. وأما الجحد السابق الذي لم يصرح به فقوله عز وجل: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾. وقوله: ﴿وَمَا يَشْعُرْكُمْ أَنَّهُ إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾. وقوله: ﴿وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾. وفي الحرام معنى الجحد والمنع، وفي قوله: ﴿وَمَا يَشْعُرْكُمْ﴾ فلذلك جعلت "لا" بعده صلة معناها السقوط من الكلام^(١).

وأما فيما يتعلق بجواب "لما" وأنه يكون فعلا مضارعا عند ابن عصفور، فقد ذكر المصنف شاهداً على ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبَشْرَىٰ مُجَادِلُنَا﴾ (سورة هود: ٧٤)، وقال: "إن الجواب ﴿جاءته البشري﴾ على زيادة الواو، أو محذوف، أي: أقبل مجادلنا".

وهو ظاهر مذهب الفراء، قال: "ولم يقل جادلنا. ومثله في الكلام لا يأتي إلا بفعل ماض كقولك: "فلما أتاني أتيته"، وقد يجوز "فلما أتاني أثب عليه"، كأنه قال: أقبلت أثب عليه"^(٢).

ومن الأمور الواضحة التي تطالعنا في المغني ولاسيما عند عرضه على غيره من المصنّفات أن صاحبه ذكر كلاما كثيرا نفع عليه في غيره، وهذا ما وجدته في معاني القرآن للفراء، إذ الكلام الذي ذكره المصنف ذكره الفراء، وهذا كثير، ولا يحتاج إلى دليل.

وفي بحث "ما" الشرطية غير الزمانية قال المصنف: "وقد جوزت في ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ (سورة النحل: ٥٣) على أن الأصل: وما يكن، ثم حذف فعل الشرط".

وهو تقدير الفراء. قال: "وقوله: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ...﴾ "ما" في معنى جزاء ولها فعل مضمر، كأنك قلت: ما يكن بكم من نعمة فمن الله؛ لأن الجزاء لا بد له من فعل مجزوم، إن ظهر فهو مجزوم وإن لم يظهر فهو

(١) المغني ٣٣٢، ومعاني القرآن ٣٧٤/١، ٤١٥، ١٣٨/٣، وتبعه ابن الحاجب في الأمالي ١٤٦
(٢) المغني ٣٧٠، ومعاني القرآن ٢٣/١، وتابعه الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٦٥/٣، وقال ابن مالك في شوهب التوضيح والتصحيح ٧٢: "أي: جعل مجادلنا".

مضمر؛ كما قال الشاعر:

إِنَّ الْعَقْلُ فِي أُمُورِنَا لَا نَضِيقُ بِهِ ذِرَاعاً وَإِنْ صَبِراً فَتَعْرِفُ لِلصَّبْرِ

أراد: إن يكن فأضمرها. ولو جعلت ﴿ما بكم﴾ في معنى "الذي" جاز وجعلت صلته "بكم" و"ما" حينئذ في موضع رفع بقوله ﴿فَمِنْ اللَّهِ﴾، وأدخل الفاء كما قال تبارك وتعالى: ﴿قُلْ إِنْ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ وكل اسم وصل، مثل "من وما والذي" فقد يجوز دخول الفاء في خبره؛ لأنه مضارع للجزاء، والجزاء قد يجاب بالفاء. ولا يجوز "أخوك فهو قائم"؛ لأنه اسم غير موصول، وكذلك "مالك لي". فإن قلت: "مالك" جاز أن تقول: "فهو لي". وإن ألقيت الفاء فصواب. وما ورد عليك فقسه على هذا. وكذلك النكرة الموصولة. تقول: "رجل يقول الحق فهو أحبُّ إليَّ من قائل الباطل". وإلقاء الفاء أجود في كلِّه من دخولها^(١).

وفي الفصل الذي عقده للتدريب في "ما" قال المصنّف: "والأرجح في ﴿لَتُنذِرَ قَوْماً ما أُنذِرَ آبَاؤَهُمْ﴾ (سورة يس: ٦) أنها النافية بدليل ﴿وما أرسلنا إليهم قبلك من نذير﴾ (سورة سبأ: ٤٤)، وتحتمل الموصولة".

وقد ذكر الفراء الوجهين. قال: "وقوله: ﴿لَتُنذِرَ قَوْماً ما أُنذِرَ آبَاؤَهُمْ...﴾ يقال: لتندر قوماً لم يُنذر آبَاؤَهُم أي لم تنذرهم ولا أُنذِرهم رسول قبلك. ويقال: لتندرهم بما أُنذِر آبَاؤَهُم، ثم تلقى الباء، فيكون "ما" في موضع نصب كما قال ﴿أُنذِرْتُمْ صَاعِقَةً مِثْلَ صَاعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ﴾^(٢).

قال المصنّف في أثناء كلامه على "ما" المصدرية: "وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَبْلُ ما فَرَطْتُمْ فِي يَوْسُفَ﴾ (سورة يوسف: ٨٠)، "ما": إما زائدة، فـ"من" متعلقة بـ"فرطتم"، وإما مصدرية، فقيل: موضعها هي وصلتها رفع بالابتداء، وخبره "من قبل".

وهذا رأي الفراء، ثم قال: "ما" التي مع "فرطتم" في موضع رفع، كأنه قال: ومن قبل هذا تفريطكم في يوسف^(٣).

وفي كلامه على "متى" قال: "واختلف في قول بعضهم: "وضعته متى كمي"، فقال ابن سيدة: بمعنى "في"، وقال غيره: بمعنى "وسط". وغيره هو الفراء^(٤).

(١) المغني ٣٩٨، ومعاني القرآن ١٠٤/٢، وقدّر الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٢٠٤/٣: "ما حلَّ بكم من نعمة".

(٢) المغني ٤١٥، ومعاني القرآن ٢٧٢/٢، قال مقاتل بن سليمان في الأشباه والنظائر ٢٤٤: "كما أُنذِر آبَاؤَهُم".

(٣) المغني ٤١٨، وانظر معاني القرآن ٥٣/٢، واختاره الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ١٢٤/٣.

(٤) المغني ٤٤٠ - ٤٤١، والمقصود والممدود ٥٧، وقال: "هي لغة هذيل".

قال المصنّف في سياق كلامه على واو الثمانية: "واستدلوا على ذلك بآيات: إحداها: ﴿سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم﴾^(١) إلى قوله سبحانه: ﴿سبعة وثامنهم كلبهم﴾، وقيل: هي في ذلك لعطف جملة على جملة، إذ التقدير هم سبعة".

والقائل بالعطف هو الفراء^(٢).

ذكر المصنّف في سياق كلامه على ما يميز الجملة المعترضة من الحالية قوله تعالى: ﴿ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم﴾، قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مَثَلٌ مَا أُوتِيْتُمْ﴾ (سورة النحل: ٥٧)، ثم قال: "والآية محتملة لغير ذلك، وهي أن يكون الكلام قد تم عند الاستثناء، والمراد: لا تظهروا الإيمان الكاذب الذي توقعونه وجه النهار وتنقضونه آخره إلا لمن كان منكم كعبد الله بن سلام ثم أسلم، وذلك لأن إسلامهم كان أغيظَ لهم، ورجوعهم إلى الكفر كان عندهم أقرب، وعلى هذا ف"أَنْ يُؤْتَى" من كلام الله تعالى، وهو متعلق بمحذوف مؤخر، أي: لكرهية أن يُؤْتَى أحدٌ دبّرتم هذا الكيد".

وكلامه هذا أحد وجهين، أوردهما الفراء^(٣).

قال المصنّف في أثناء كلامه على ما يخفى من أمثلة جواب القسم: "ومما يحتمل الجواب وغيره قول الفرزدق:

تعشُّ فإن عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذئبُ يصطحبان^(٤)

فجملة النفي إما جواب لـ"عاهدتني" كما قال:

أرى مُحْرزاً عاهدته لِيُوافقن فكان كمن أغريته بخلافٍ

فلا محل لها، أو حال من الفاعل أو المفعول أو كليهما فمحلها نصب، والمعنى شاهد للجوابية، وقد يحتاج للحالية بقوله أيضاً:

ألم ترني عاهدتُ ربي وإنني لبينَ رتاجٍ قائماً ومقامٍ
على حلفةٍ لا أشتمُ الدهرَ مسلماً ولا خارجاً من في زورُ كلامٍ^(٥)

(١) تتمتها: ﴿ويقولون خمسة سادسهم كلبهم رجماً بالغيب ويقولون سبعة ثامنهم كلبهم قل ربي أعلم بعدتهم ما يعلمهم إلا قليل

فلا تمار فيهم إلا مرءاً ظاهراً ولا تستفت فيهم منهم أحدا﴾. سورة الكهف: ٢٢

(٢) المغني ٤٧٤، وانظر معاني القرآن ٣٨/١، ٩٣، ٢٩٦، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٧٧/٣، والأمالى لابن الحاجب ٢٤٨ - ٢٤٩

(٣) المغني ٥١٦ - ٥١٧، ومعاني القرآن ٢٢٢/١، وانظر ٣٥ من هذا البحث.

(٤) البيت في سيبويه ٤١٦/٢، ومعاني القرآن للفراء ١١١/٢، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ٤١/٢، ومعاني القرآن للأخفش ٣٧

(٥) البيتان في سيبويه ٣٤٦/١، ومعاني القرآن للفراء ٢٠٨/٣، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢٩٩/١

وذلك أنه عطف "خارجاً" على محل جملة "لا أشتم"، فكأنه قال "حلفتُ غيرَ شاتمٍ ولا خارجاً".
وهذا قاله الفراء^(١).

قال المصنّف في سياق كلامه على باب التعليق، وهو الباب الثالث من الأبواب التي تقع فيها الجملة مفعولاً به: "واختلف في قوله تعالى: ﴿إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾ (سورة آل عمران: ٤٤)، فقيل: التقدير ينظرون أيهم يكفل مريم، وقيل: يتعرفون، وقيل: يقولون؛ فالجملة على التقدير الأول مما نحن فيه، وعلى الثاني في موضع المفعول به المسرح، أي غير المقيد بالجار، وعلى الثالث ليست من باب التعليق ألبتة".
وأما التقدير الأول فإنه للفراء، نقله بلا عزو، وكذا فعل بالتقديرين الآخرين، وهذا أمر يؤخذ على المصنّف، إذ لا مسوغ لإغفال صاحب الرأي في موضع الإفادة منه، وهو يتعمد ذلك بدليل ذكره في غير ما موضع، أو في موضع الرد عليه أو التعريض بغيره.

قال الفراء: "وقول الله: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ (سورة مريم: ٦٩) من نصب أياً أوقع عليها النزاع وليس باستفهام، كأنه قال: ثم لنستخرجن العاتي الذي هو أشد. وفيها وجهان من الرفع؛ أحدهما أن تجعل الفعل مكثفياً يمين في الوقوع عليها، كما تقول: قد قتلنا من كل قوم، وأصبنا من كل طعام، ثم تستأنف أياً فترفعها بالذي بعدها، كما قال جلّ وعزّ: ﴿يَتَّبِعُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الوسيلة أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾ (سورة الإسراء: ٥٧) أي ينظرون أيهم أقرب. ومثله ﴿يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾. وأما الوجه، الآخر فإن في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ﴾ لنزعن من الذين تشايعوا على هذا، ينظرون بالتشايع أيهم أشدّ وأخبث، وأيهم أشدّ على الرحمن عتياً^(٢).

قال المصنّف في أثناء كلامه على تعلق الظرف والجار والمجرور: "ومثال التعلّق بالمحذوف ﴿وإلى ثمود أخاهم صالحاً﴾ (سورة الأعراف: ٧٣)، بتقدير: "وأرسلنا"، ولم يتقدم ذكر الإرسال، ولكن ذكر النبي والمرسل إليهم يدلّ على ذلك".

(١) المغني ٥٢٩، وقال الفراء في معاني القرآن ٢٠٨/٣: "... وقد كانوا يحتجون بقول الفرزدق:

على قسم لا أشتم الدهر مسلماً ولا خارجاً من في زور كلام

فقالوا: إنما أراد: لا أشتم، ولا يخرج، فلما صرفها إلى خارج نصبها، وإنما نصب لأنه أراد: عاهدت ربي لا شاتماً أحداً، ولا خارجاً من في زور كلام. وقوله: لا أشتم في موضع نصب".

وانظر سيبويه ٣٤٦/١، والكامل ١٢٠/١، والمقتضب ٢٦٩/٣، ٣١٣/٤، والتعليقة على كتاب سيبويه للفارسي ١٩٩/١، وحكاة ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ٣٠٠، ثم قال: "والأول أظهر، وهو قول سيبويه، لأن الثاني إذا جعلته حالاً كان المحلوف عليه غير مذكور والقسم يبقى بلا جواب، وجوابه "لا أشتم"، وغرضه أن يبين أنه عاهد على ما ذكره من نفي الشتم ونفي قول الزور، ولا يستقيم هذا المعنى إذا جعل حالاً، لأن المعنى حينئذٍ: أنا الآن على هذه الحالة، فيجوز أن تكون المعاهدة عليه وعلى ضده وعلى غيرهما".

(٢) المغني ٥٤٤، ومعاني القرآن ٤٨٤٧/١: وانظر معاني القرآن للأخفش ٢١٨

وهو تقدير الفراء، قال: "... ومثله من غير "إذ" قولُ الله: ﴿وإِلَى ثُمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا﴾ وليس قبله شيءٌ تراه ناصباً لـ"صالح"؛ فعلم بذكر النبي صلى الله عليه وسلم والمرسل إليه أن فيه إضماراً "أرسلنا"^(١).

الخاتمة:

ما تقدم هو نماذج مما أخذه المصنف عن الفراء بلا عزو، وخلاصة الكلام أنه - أي المصنف - أخذ بعضاً من أقوال النحويين بلا عزو، وقد تبين ذلك واضحاً في نقله عن الفراء بلا تصريح، غير أنه استطاع أن يمزج كلامهم بكلامه مزجاً، يصعب فيه التمييز بينهما إلا بعرض المغني على غيره من الكتب الأخرى عرضاً تفصيلياً، وهذا يشهد له بقدرته على هذا المنهج الذي يكاد يكون قد انفرد به.

وما يدل على ذلك أن المغني على ما فيه من فوائد جمّة يكاد يخلو من المصادر، ولا سيما إذا ما قوبل بغيره من المصنفات النحوية، وأغرب من هذا أن صاحبه ما كان يذكر أحداً إلا وفي نفسه حبُّ الردِّ عليه، أو ما كان يذكر أحداً إلا في سبيل الردِّ على آخر، فالتصريح باسم من ينقل عنه كان قليلاً وضمن منهج معين، وليس على إطلاقه كما هي الحال عند غيره.

ومهما يكن فالمصنف استطاع من خلال هذا المنهج أن يختط لنفسه طريقاً خاصة به، إذ تحرى الدقة ما أمكنه ذلك، واختار من المذاهب ما يقوي ما ذهب إليه، وكان أسلوبه في المزج بين الأقوال غاية في التميز، فكان الفصل بينها أمراً، لا يكاد يطاق، وبه تميز أسلوبه من أساليب غيره، وبأسلوبه انفرد عن غيره من المتأخرين.

وما يميزه أيضاً أنه أفاد كثيراً من غيره، ومزج بين كثير من الآراء، دون أن يفصل بين كلامه وكلامهم، أو بين كلام أحد منهم وآخر، وأصبح ما ذكره جزءاً من كلامه، وهو ليس كذلك، إلا أن قدرته على المزج المحكم، وصنعه لبعض المحاكمات، ومنهجه المسبوك في مناقشة الآراء والردود، وإتيانه ببعض الآراء متفرداً بها، وإلماعه الذمينة العجيبة، جعلت الباحثين يلتفتون إلى ذلك مغفلين تبيان مصادره، وهو أمر لا يؤثر في منزلته النحوية، أو في ما قاله فيه بعض أقرانه أو معاصريه.

^(١) المغني ٥٧٠، ومعاني القرآن ٣٥/١، ٣٨٣، ١٩/٢، ٢٨٨، والزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٥٦/٣

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

- ١- الأشباه والنظائر في القرآن الكريم، مقاتل بن سليمان البلخي، تح.د.عبد الله محمود شحاتة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مركز تحقيق التراث، ط٢، ١٩٧٥م.
- ٢- أمالي ابن الحاجب، تح.د.فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، عمان، دار الجليل، بيروت.
- ٣- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات بن الأنباري، دار الجليل، ١٩٨٢م.
- ٤- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تح.موسى العليلي، مطبعة العاني بغداد.
- ٥- البحر المحيط لأبي حيان، إعداد إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٦- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات بن الأنباري، تح.د.طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة، ١٩٧٠م.
- ٧- تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي، تح.د.عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.
- ٨- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي، تح.د.عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.
- ٩- الجمل في النحو المنسوب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح.د.فخر الدين قباوة، ط٥، ١٩٩٥م.
- ١٠- شرح شذور الذهب لابن هشام، تح.محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٨م.
- ١١- شرح ابن عقيل، تح.محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ١٢- شرح المفصل لابن يعيش النحوي، مكتبة المتنبي، القاهرة.
- ١٣- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، تح.محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٣م.
- ١٤- الكامل في اللغة والأدب للمبرد، تح.محمد أبو الفضل إبراهيم، والسيد شحاتة، القاهرة، ١٩٥٦م.
- ١٥- كتاب سيبويه، تح.عبد السلام هارون، عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٣هـ.
- ١٦- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل للزمخشري، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٩٢هـ.
- ١٧- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تح.محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨١م.
- ١٨- معاني القرآن للأخفش، تح.د.فائز فارس، دار البشير، ١٤٠١هـ.
- ١٩- معاني القرآن للفرّاء، تح.أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، ود.عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- ٢٠- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تح.د.عبد الجليل شلبي، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٩٩٤م.
- ٢١- مغني اللبيب لابن هشام، شرح آياته وعلّق عليه أبو عبد الله علي عاشور الجنوبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- ٢٢- المقتضب للمبرد، تح.محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.
- ٢٣- المقصور والممدود للفرّاء، تح.ماجد الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٨م.